النجاح المحرز في التخفيف من وطأة الفقر . أعداد الفقراء من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

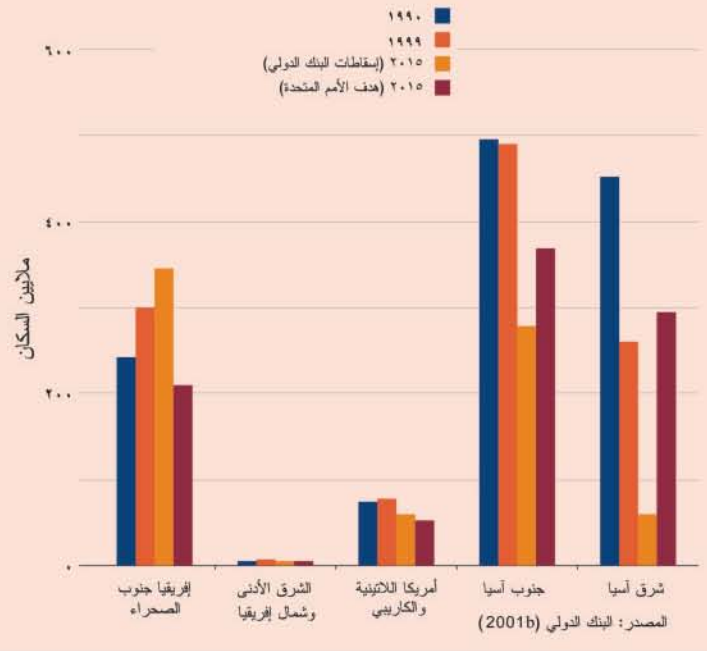

إلاّ أنــه لــيس فــي مستطاع القطاع الريفي غير الزراعــي التوسّــع بصورة انعزالية، إذ يتعيّــن أن تــنمو الــزراعة، أول الأمر، لترفع من الطلب على المنــتجات غــير الزراعية. ولا يمكن حدوث ارتفاع عــام فــي الدخــل المحلي، إلاّ عندما يستوعب نمو الأنشطة الزراعية وغير الزراعية معاً، القسمَ الأكبرَ من الأيدي العاملة الريفية المفتقرة إلى العمالة.

يمكــن لــنمو الزراعة والعمالة الريفية غير الزراعية، أن يؤثر تأثيراً واســع النطاق على التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية التي يعيش فيها ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

فضلاً عن ذلك، قد لا يستطيع نمو الزراعة وحده، أن يؤدي دائماً إلى التخفيف من وطأة الفقر الريفي، إذ أنــه يمكــن فــي حال التفاوت الكبير بين مساحات الحــيازات أن يجعل الدخول الإضافية تصبّ بكاملها تقريــباً فــي جــيوب كبار المزارعين، أو المــلاّك المقيمين بعيداً عن حيازاتهم، ليدّخروها أو يستثمروها خارج المناطق الريفية في سلع حضرية أو مستوردة. فــي مثل هذه الحالات يكون أثر النمو الزراعي على التخفــيف مــن وطأة الفقر محدوداً، ويحتاج الأمر، عوضــاً عــنه، سياســات تحــدّ من اللامساواة في الحصــول علــى الأصــولً مــثل الأرض والمــياه والمدخلات.

ما هي السياسات الاقتصادية الوطنية القادرة على دفــع عجلــة النمو الزراعي في البلدان النامية ؟ لقد ســاد الاعــتقاد في الخمسينات والستينات، بأن النمو الصــناعي وحده قادر على ضمان النمو الاقتصادي. وقــد نعمَــت الصناعة بالحماية في النتيجة، في حين أثقــل كاهل الزراعة بالضرائب الباهظة، أو أدرجت فــي موضــعٍ متدنٍ في سلم الأولويات. وفي أواخر الســبعينات، ازداد التشــديد علــى الإصلاح الهيكلي الاقتصادي، وانعقد الأمل على الخصخصة، وتحرير الــتجارة الداخلــية والخارجــية، وخفض الضرائب، والتخفــيف مــن تدخل السلطات العامة، وصولاً إلى رفــع معدّل النمو الاقتصادي، والتخفيف من التحامل على الزراعة.

لقد جرى اعتماد هذه الإجراءات على نطاق واسع. إلاّ أنــه لا يــبدو أنها ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلّــي، أو في نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعــي، ممّــا يحمــل علــى الاعتقاد بأن هذه الإجراءات التي لا غنى عنها، ليست كافية بحدّ ذاتها، وينبغي رفدها باستراتيجيات أخرى.

التجـــارة الدوليـــة والعولمـــة

تحريــر الــتجارة أمــر أساســي مــن أجل السلم والازدهار. ويمكن لتحرير التجارة، في البلدان النامية، وأقــل البلدان نمواً بشكل خاص، أن يشكّل مصدراً هاماً للــنقد الأجنبــي، وأن ينشّــط العملية الإنمائية بكاملها. والــواردات الغذائــية هي الآن مصدر هام للإمدادات، وسوف يتواصل إسهامها في الأمن الغذائي.

ارتفاع العجز التجاري الزراعي في البلدان النامية

تطــورت أنمــاط التــبادل التجاري بسرعة خلال العقود الأربعة الماضية في البلدان النامية:

- كــان نمــو الصادرات الزراعية متواضعاً، مقارنةً بصادرات منتجات الصناعة التحويلية، مما أدى إلى

هـبوطٍ مأسـوي للصادرات الزراعية بالنسبة لمجموع الصـادرات السلعية، وذلك من ٥٠ في المائة في أوائل الستينات، إلى حوالي ٦ في المائة، في عام ٢٠٠٠.

- لقـد تلاشـى عملياً إجمالي الفائض التجاري للقطاع الزراعـي فـي هذه البلدان. وتحمل التوقعات حتى عـام ٢٠٣٠، على الاعتقاد بأن هذه البلدان ستصبح في مجموعها، مستوردةً صافية للمنتجات الزراعية، وخاصةً منتجات المناطق المعتدلة.
- أمـا أقـل الـبلدان نمـواً، في مجموعها كذلك، فقد أصـبحت مسـتوردةً صافية للمنتجات الزراعية منذ أواسط الثمانينات. ويتسع نطاق العجز في تجارتها الزراعية بوتيرة سريعة، وقد يصل إلى أربعة أمثال ما هو عليه حتى عام ٢٠٣٠.

تعزى هذه التغيرات إلى السياسات المتبعة حتى الآن، وقوى السوق. فمن منظور السياسات، أعاقت الحواجز الجمركـية، ودعـم الإنـتاج المحلي في البلدان المتقدمة (بلـدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوجـه خـاص)، نمـو الصادرات الزراعية من البلدان النامية. وتفرض هذه المعوقات تكاليف باهظة، وتفضي إلى تـدنٍ عام للكفاءة والفعالية. فهي تعمل، في البلدان التـي تأخذ بها على رفع الأسعار والضرائب؛ وتحدّ من الوصول إلى أسواق التصدير في البلدان الأخرى ، وتقود إلـى منافسـةٍ جائرة في الأسواق الداخلية. وتعمل هذه المعوقات كذلك، على إبقاء الأسـعار العالمية للسـلع في مسـتوى مـنخفض، ممـا يحدّ من التنمية الزراعية في الـبلدان النامية بوجه خاص، حيث لا تستطيع الحكومات توفير ما يلزم من المساندة والدعم.

أمـا بخصـوص الأسواق، فقد أدى تدني الطلب في الأسـواق المتقدمة ودرجة الإشباع العالية فيها، إلى الحدّ مـن زيـادة صادرات البلدان النامية، وخاصةً في مجال منتجاتٍ استوائية مثل البن، والكاكاو، والشاي.

خفّـض إصلاح التجارة الحواجز الجمركية، وزاد من التكامل الاقتصادي العالمي، وعزز الإنتاجية، وأعطى دفعة داعمة لزيادة الدخل؛ وسوف يتواصل تأثيره في هـذا الاتجاه. إلاّ أن الكسب لم يصل إلى كل البلدان والجماعـات المعنية. ولكن يمكن لسياساتٍ تدخلية، على الصعيدين الوطني والدولي، أن تلطّف من الآثار المناوءة على الخاسرين. كما يمكن لإجراءات خاصة أن تتـيح للبلدان النامية جني نصيبٍ أكبر من فوائد التجارة الدولية.

أهداف طموحة، ونتـائج متـواضعة

ولّـدت الفوائـد الـناجمة عن الإصلاحات في التجارة الدولـية، والتـي استفادت منها اقتصادات عديدة خارجية التوجّه، زخماً لعملية الاستمرار في التخفيف من الحواجز القائمة في وجه التجارة. وقد عملت بلدان نامية كثيرة، مـنذ الثمانينـات، على تحـرير بعض جوانب تجارتها

الميزان التجاري الزراعي ونصيب الصادرات الزراعية في التجارة السلعية ، ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠

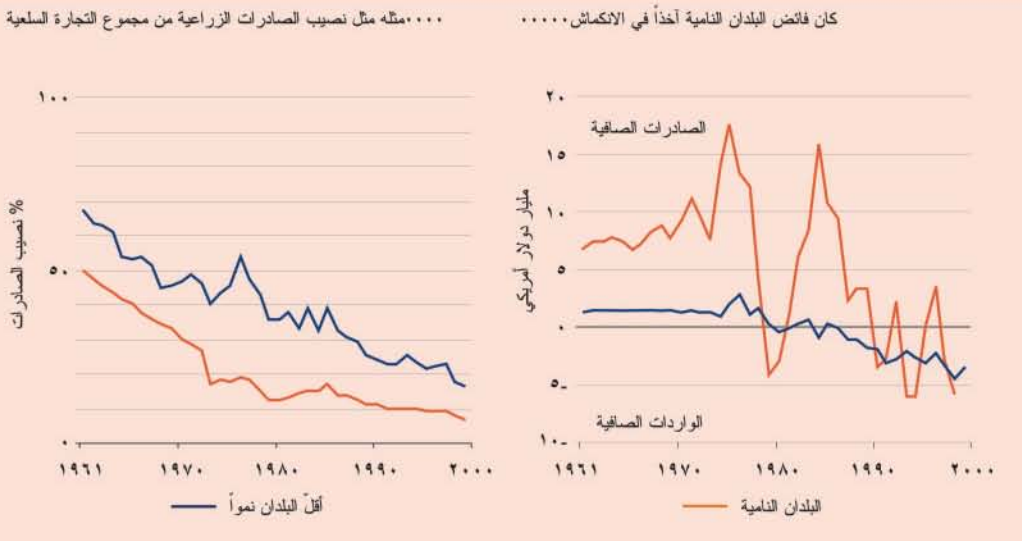

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الزراعية، في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي. وقد أُخضعَت هذه الإصلاحات، وطائفة واسعة من السياسات المؤثِّرة على التجارة الزراعية، ولأول مرة، لعمليات رقابة نظامية متعددة الأطراف، بواسطة اتفاقية جولة اوروغواي بخصوص الزراعة في ١٩٩٤.

لقد وصفت هذه الاتفاقية بكونها منعطفاً حاسماً، رغم نتائجها المتواضعة والمخيبة للآمال أحياناً كثيرة حتى الآن. وأظهرت دراسات المنظمة أن أثر الاتفاقية على أسعار معظم السلع الزراعية ومستوى الإتجار بها ضئيل جداً،لا يؤبه به، وكذلك انعكاساتها على اقتصادات نامية كثيرة. فمعونات الدعم الضخمة، لا زالت تُقدَّم بأنواعها المختلفة للإنتاج في البلدان المتقدمة، وقد بلغت ٢٤٥ مليار دولار أمريكي في المجموع في بلدان منظمة التعاون والتنميةفي الميدان الاقتصادي. ويرتفع هذا الرقم إلى ٣٢٧ ملياراً من الدولارات الأمريكية، إذا ما أضيفت إليه التحويلات الأكثر عمومية الموجهة نحو الزراعة.

لا تزال التعرفات تشكّل معوقاً للتجارة. فقد كان ينبغي، وفقاً لاتفاقية جولة اوروغواي عام ١٩٩٤ بخصوص الزراعة، الاستعاضة عن الحواجز غير المتصلة بالتعرفات، مثل الحصّص النسبية، بتعرفات جمركية مكافئة. وإضافةً لذلك، وافقت البلدان المتقدمة على خفض تعرفاتها كلها بنسبة ٣٦ في المائة، في المتوسط، خلال فترة ست سنوات، وبحد أدنى قوامه ١٥ في المائة لأية سلعة تجارية. ووافقت البلدان النامية على خفض التعرفات بنسبة ٢٤ في المائة، خلال فترة عشر سنوات. ولم يُطلب من أقل البلدان نمواً إجراء أية تخفيضات. لقد تطابقت التخفيضات المطبقة منذ ١٩٩٤ مع هذه الأهداف. إلاّ أنه ليس واضحاً ما إذا كان الوصول إلى الأسواق قد تحسّن بصورة ملحوظة. لقد جرى خفض تعرفات البلدان المتقدمة بنسبة ٣٧ في المائة وسطياً، ولكن أهم التخفيضات طالت المحاصيل الاستوائية غير المجهزة التي سبق أن كانت تعرفاتها منخفضة. وكانت استفادة سلع تنتَج في البلدان المتقدمة، ومنتجات مجهزة، أقل بكثير. وعلى سبيل المثال، وافق الاتحادُ الأوروبي، بموجب اتفاقية الزراعة، على تعرفات جمركية قصوى مقبولة تصل إلى ٨٦ في المائة على لحوم الأبقار و ٢١٥ في المائة على لحوم الأبقار المجمّدة، مقابل نسبة ٦ في المائة فقط على الأناناس غير المجهّز، و ٢٥ في المائة على الأناناس المجهز.

لا تزال مستويات الدعم المالي الداخلية المقدمة للإنتاج كبيرة. يمكن للدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للزراعة، أن يُحدِث خللاً في التبادل التجاري، إذ يفسح المجال للمنتجين في أي بلد، للبيع بأسعار متدنية، لا تكون مجزية بدون تلك المساندة.

وقد تناولت اتفاقية جولة اوروغواي بشأن الزراعة مسألة الدعم الداخلي. فقد استثنيت من القيود أشكال كثيرة من الدعم، مثل البحوث، والبرامج المتصلة بالبنية الأساسية، والبرامج البيئية. وقد أمكن للبلدان المتقدمة كذلك، أن تستثني من قيود الاتفاقية، الإجراءات المتصلة بالتنمية، مثل برامج التنمية الزراعية والريفية.

طالبت اتفاقية جولة اوروغواي بشأن الزراعة البلدان المتقدمة بخفض معونة دعمها للزراعة بنسبة ٢٠ في المائة، والبلدان النامية بنسبة ١٣,٣في المائة. ولم تُطالَب البلدان الأقل نمواً بإجراء أي تخفيض. وكان ينبغي أن تتمّ هذه التخفيضات خلال فترة ٦ سنوات للبلدان المتقدمة، وعشر سنوات للبلدان النامية، واعتبار فترة ١٩٨٦– ١٩٨٨ فترة مرجعية.والحقيقة هي أنه لم يجرِ ضغط كاف على بلدان كثيرة لخفض دعمها للقطاع الزراعي وحمايته. ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى أن الالتزامات الخاصة بمسألة التحرير استندت إلى مستويات مرتفعة سابقة من الدعم والحماية. هذه المستويات المسماةً "ملزِمة"، ظلت مرتفعة بما يكفي للمحافظة على الكثير من الحماية التي كانت تمارس في الماضي، حتى بعد تنفيذ التخفيضات. وهكذا، فان مجموع الدعم الموجَّه للزراعة في البلدان الغنية، أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان أعلى في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٠، منه قبل جولة اوروغواي بشأن الزراعة.

لا تزال معونات دعم الصادرات سخيّة. أدرجت اتفاقية جولة اوروغواي بشأن الزراعة، ولأول مرة، معونات الدعم المباشرة للصادرات الزراعية في اتفاقية تجارية دولية. وأخذت في الاعتبار كذلك، معونات الدعم غير المباشرة، مثل ضمان الائتمانات للتصدير، والمعونة الغذائية. وقد وافقت البلدان المتقدمة على خفض إنفاقها على معونات الدعم بنسبة ٣٦ في المائة، والبلدان النامية بنسبة ٢٤ في المائة. وتناولت المفاوضات كذلك خفض حجم الصادرات المدعومة، وأسفرت عن خفض بنسبة ٢١ في المائة، تجريه البلدان المتقدمة على كلّ سلعة، وعلى خفض بنسبة ١٤ في المائة، تجريه البلدان النامية على كل سلعة كذلك. ولم تلتزم أقلّ البلدان نمواً بأي تخفيض لمعونات الدعم التي تقدمها. ويستأثر الاتحاد الأوروبي بالقسط الأكبر من معونات الدعم الممنوحة للصادرات. ففي ١٩٩٨، كرّس الاتحاد الأوروبي ٥,٨ مليار دولار أمريكي، تمثّل أكثر من ٩٠ في المائة من معونات الدعم من هذا النوع، المشمولة باتفاقية جولة اوروغواي بشأن الزراعة.

مـن شـأن التوسّع في التحرير أن يفيد البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى

تفـيد معظـم الدراسـات أن التحرير الكامل للتجارة الزراعـية، من شأنه أن يوفّر مكاسب هامة اجتماعية-اقتصادية، تربح منها مجموعات وتخسر أخرى. ويمكن أن يسـتفيد مـنها بوجه خاص، المستهلكون، والمكلفون دافعـو الضـرائب فـي الـبلدان الصناعية حيث تلاقي الزراعة أكبر قدر من الحماية، والمصدرون الزراعيون فـي البلدان النامية. مقابل ذلك، يُخشى أن ينتهي الأمر بالمستهلكين في المراكز الحضرية، وبمن لا يملك أرضاً فـي الريف في البلدان النامية، إلى تحمّلهم عبء ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية، وبخاصة الحبوب، واللبن، واللحوم، والسكر. ولا بـدّ من إجراءاتٍ محددة لمساعدة الفئات الخاسرة.

وتختلف فيما بينها نتائج الدراسات المعدّة عن أثر تحرير التـبادلات التجارية الزراعية، تبعاً للافتراضات التي تنطلق منها. فقد خلصت دراسة حديثة، على سبيل المثال، إلى أن الـتحرير الكامل من شأنه أن يزيد العائدات العالمية بمقدار ١٦٥ ملـياراً من الدولارات الأمريكية في السنة، وأن أكبر الفوائد ستدرّها الإصلاحات في البلدان المتقدمة، ولكن حصة الأسـد من هذه الفوائد، وقوامها ١٢١ ملياراً من الدولارات الأمريكـية، تظلّ كذلك من نصيب هذه البلدان، ولن تتمكّن البلدان النامية من تحقيق كسبٍ ذي شأن (٣١ مليار دولار)، إلاّ إذا حرّرت هي كذلك تجارتها الخاصة.

المكاسب السنوية المحتملة لتحرير التجارة الزراعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

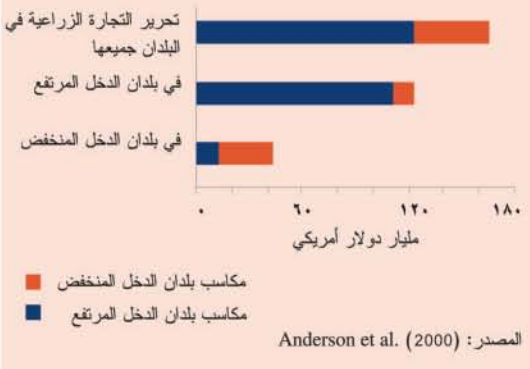

المصدر: Anderson et al. (2000)

لقـد بحثت الدراسة الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة آثـار الإلغاء التدريجي لدعم الأسعار، ومعونات الدعم الأخرى، خلال العقود الثلاثة، وصولاً إلى عام ٢٠٣٠. وركّـز تحليلها بصورةٍ رئيسية على الآثار المحتملة، مـن مـنظور الأسعار، على المستهلكين والمنتجين في الـبلدان المـتقدمة والنامـية على السواء. وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للأسعار الدولية أن ترتفع باعتدال، فـي الوقت الذي تهبط فيه بشكل واضح في البلدان التي توجد فيها مستويات عالية من الحماية. فالمنتجون الذين يبيعون حاصلاتهم بالأسعار الدولية يكسبون من العملية، في حين يخسر الذين ينتجونها بأسعار متضخمة ومحمية. وقد خلصت دراسة المنظمة، شأنها في ذلك شأن الدراسة المذكـورة آنفـاً، إلى أنه يمكن للمستهلكين في الأسواق المحمية حتى الآن، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، أن يجنوا فوائد عالية، ولكنها شدّدت كذلك، على أن ارتفاع تكاليف عمليات التجهيز والتوزيع فـي هـذه الـبلدان لن تعني للمستهلك النهائي، انخفاضاً جوهـرياً فـي الأسعار، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الخـام. أمّـا المسـتهلكون في البلدان النامية، حيث هوامش التجهيز والتوزيع أدنى تكلفة، فمن شأن خسارتهم أن تكـون أوسـع نطاقـاً. ولن يغيّـر تحرير التجارة الاسـتنتاج الرئيسي لهذه الدراسة، وهو أن البلدان النامية سـوف يـزداد تحوّلهـا بالتدريج إلى مستوردةٍ صافيةٍ للمنتجات الزراعية، وأن من شأن التحرير أن يجعل هذه المسيرة بطيئة بعض الشيء.

لمـاذا سـتكون مكاسـب البلدان النامية من تحرير الـتجارة أدنـى كثـيراً من مكاسب البلدان المتقدمة ؟ يتمـثّل أحد الأسباب في أن بلداناً نامية كثيرة أصبحت مستوردةً صافية للمنتجات الزراعية، ولا يحتمل لارتفاعٍ طفـيف فـي الأسـعار العالمية أن يجعل منها مصدرة صـافية. ومـن شـأن المستهلكين في البلدان النامية المسـتوردة، أن تكـون خسـارتهم من توسيع تحرير التجارة، أكبر ممّـا يحتمـل أن يكسب المنتجون منها.

يستند الاستنتاج القائل بأن مكاسب منتجي البلدان النامية ستكون طفيفة، في أحوالٍ كثيرة، إلى عدد من العوامل:

- تبيّـن دراسـات عديـدة أن خفض منظمة التعاون والتنمـية في الميدان الإقتصادي لمعونات الدعم لن يفضـي إلاّ إلى تبادل حصص السوق بين بلدانها. هـذا، لأن جوانـب الخلـل فـي تجارة المنظمة المذكـورة، تـتركز علـى المنتجات الأساسية في المـناطق المعـتدلة، وهـي منتجات تحدّ الأحوال الإيكولوجـية – الزراعية من إمكانات إنتاجها في معظم البلدان النامية، أكثر ممّا تحدّها جوانب الخلل في سياسات الخارج.
- لقد سبق أن خُفضَّت التعرفات الخاصة بمستوردات الـبلدان المـتقدمة لسلعٍ تتمتع البلدان النامية بميزةٍ

نسبية في إنتاجها، مثل البن ، والكاكاو، والشاي، والتوابل، والفاكهة الاستوائية. ويحتمل أن تكون آثار المزيد من عمليات التحرير ضئيلة.

- لا يستفيد مزارعو البلدان النامية دائماً من ارتفاع واستقرار الأسعار الدولية، لأن البنية الأساسية غير الوافية، وانعدام كفاءة نظم التسويق في بلدانهم، تعزل الكثيرين منهم عن الأسواق العالمية.

يمكن لإزالة جوانب الخلل جميعها في السياسة الزراعية أن تدرّ مكاسب اجتماعية – اقتصادية على الصعيد العالمي تصل إلى ١٦٥ مليار دولار أمريكي في السنة، تستفيد البلدان المتقدمة من ثلاثة أرباعها.

- قد لا يجني مزارعو البلدان النامية أية مكاسب، طالما ظلّت السياسات القطرية تشلّ، على نطاق واسع، الحوافز السعرية التي توفّرها الأسواق الدولية. فقد كانت البلدان النامية بمعظمها، تفرض طيلة فترة السبعينات والثمانينات، رسوماً باهظة على زراعتها؛ وقد واصل بعضها، بما فيها الهند، والصين، وباكستان، هذه الممارسة خلال التسعينات.

كيف يمكن لتحرير التجارة أن يفيد البلدان النامية؟

ما هي الإجراءات والاستراتيجيات التي يمكنها أن تضمن لأكثر البلدان فقراً وتضرراً، الحصول على نصيب عادل من فوائد تحرير التجارة ؟

ينبغي أن يتمثّل الهدف في:

- إلغاء معونات الدعم، المباشرة وغير المباشرة للصادرات.
- ترشيد وتيسير الوصول إلى أسواقِ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي ، والأفضليات التجارية على وجه الخصوص؛ ومساعدة البلدان التي تضاءلت أفضلياتها نتيجة تحرير التبادل التجاري متعدد الجوانب ؛ وتعميق الأفضليات القائمة لصالح البلدان التي تعاني من الفقر الشديد.
- خفض تعرفات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، ورسوم استهلاك المنتجات الزراعية المعالجة، ومنح أفضلية خاصة لمنتجات البلدان النامية.
- وقف تصعيد التعرفات الخاصة بالسلع الاستوائية، في البلدان النامية والمتقدمة. فالتعرفات آخذة في الارتفاع في البلدان النامية بصورة أسرع منها في البلدان المتقدمة. ويمكن للقدرة الشرائية للطبقة المتوسطة الآخذة في النمو السريع في الصين والهند، أن تحوّل هذين البلدين إلى مستوردَين رئيسيين لبعض الحاصلات الزراعية الاستوائية، خلال العقود الثلاثة القادمة.
- إنشاء أو توسيع شبكات الأمان، ووضع الخطط لتوزيع الأغذية، ضماناً لعدم تضرر المستهلكين أصحاب الدخل المنخفض من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية.

إذا ما أريد للبلدان النامية أن تستفيد من تحرير التجارة، ينبغي أن يصبح المزارعون فيها أفضل تجاوباً مع ما يمكن أن ينجم عن عملية التحرير من ارتفاع واستقرار في الأسعار الدولية. ولا بدّ من تعبئة مكثفة للموارد الضرورية لتحسين الإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة في الخارج. وتتمثّل أهم الإجراءات، في زيادة القروض الائتمانية في المناطق الريفية، وزيادة الاستثمارات في جميع الأشكال الداعمة لإنتاج الحاصلات وتجهيزها، بما فيها البنية الأساسية الريفية (الري، والنقل، والتخزين، والتسويق)، والبحوث، والتعليم، والتدريب، وصوغ المعايير القياسية، ومراقبة الجودة.

وسوف تنشأ مكاسب جوهرية كذلك عن إصلاحات أخرى في مجال السياسات. فإلغاء الرسوم على الصادرات الزراعية، والتعرفات الجمركية على واردات المدخلات الزراعية (آليات، أسمدة، مبيدات) في البلدان النامية، من شأنه أن يحسّن معدلات التبادل التجاري الزراعي، ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق الدولية. وفي البلدان المتقدمة، من شأن إزالة الحواجز التجارية أمام الصناعة التحويلية المعتمدة على كثافة اليد العاملة، أن تحقّق الفوائد للمزارعين في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يمكن لسرعة نمو صناعة النسيج أن تولد فرصاً جديدة لدرّ الدخل لمزارعي القطن في المناطق الاستوائية.

تشكّل الصادرات غير الزراعية الآن، أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية، وأكثر من ٨٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً. ويمكن لتعميق وتوسيع أفضلية الوصول إلى أسواق سلع الصناعة التحويلية في بعض البلدان المتقدمة، أن يسهما إسهاماً كبيراً في الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً، بتوفيرهما سبل تمويل حاجاتها الضخمة والمتزايدة بسرعة من الواردات الغذائية في المستقبل.

هـل تضر العولمـــة بأكثر البلـدان فقـــراً؟

العولمة مصطلح جديد لعملية قديمة لقرون. وقد عملت التكنولوجيات الجديدة في النقل والاتصالات، مثل التقدم المتحقّق من الإبحار بالمراكب الشراعية إلى المراكب التجارية واستعمال أجهزة البرق، على خفض تكاليف تبادل البضائع في العالم، وعلى دفع عجلة التكامل الاقتصادي. وقد اغتنت هذه التكنولوجيات بنظم للتحميل والتفريغ بواسطة البساط المتحرك، وبسفن لنقل الحاويات، والاتصال عبر الانترنت، في الوقت الذي سهّل فيه خفض الحواجز التجارية حركة السلع ورأس المال.

وقد خَفّضت العولمة الأسعار الاستهلاكية، ووفّرت الاستثمارات وفرص العمل لبلدان هي في طور التصنيع، إلاّ أنها أثارت قلقاً جماهيرياً واسع النطاق بشأن مصير أكثر البلدان فقراً، التي يخشى أن تتسع الهوة التي تفصلها عن ركب التقدم العالمي.

ما من شك في أنه يمكن لبعض البلدان أن تتضرر في السوق العالمية بسبب موقعها الجغرافي. ويمكن للنقص في البنية الأساسية أن يعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق، ممّا يزيد من تكاليف التسويق ويعيق الاستثمارات. وكلّما اتجهت الاستثمارات نحو بلدانٍ حبتها الطبيعة بالخيرات والموارد، ازداد عدد البلدان والأقاليم المعوّقة من منظور الجغرافيا والبنية الأساسية عن اللحاق بالركب، لتجد نفسها داخل شركٍ من الغبن والعوائق لا تستطيع الإفلات منه.

وتقع البلدان الفقيرة، في معظمها، في المناطق الاستوائية حيث الزراعات والمواشي معرضة أحياناً كثيرة للأمراض والآفات، وغزارة الأمطار أو شحّها. وتشلّ هذه المعوقات الإضافية القدرة على المشاركة في الأسواق الزراعية العالمية. ويمكن للبعد عن البحر، أو للافتقار إلى مجاري المياه الصالحة للملاحة، أن يشكّلا إجحافات إضافية. فالعائدات الوسطية، خارج أوروبا، في البلدان المفتقرة إلى السواحل، لا تساوي سوى ثلث ما هي عليه في البلدان الساحلية.

تقع إفريقيا جنوب الصحراء في المناطق الاستوائية بالدرجة الأولى، وتضم نسبةً كبيرة من الأراضي متعددة المشاكل. وهي تعاني من معوقات تحول دون احتلالها مكانةً مرموقة في السوق العالمية. ولا تبلغ نسبة سكانها الذين يقطنون على مسافة تقل عن ١٠٠ كم عن الساحل أو عن نهر صالح للملاحة، سوى ٢١ في المائة، مقابل ٨٩ في المائة في بلدان الدخل المرتفع. وتشكّل نسبة السكان المحرومين من السواحل سبعة أمثالها في البلدان الغنية. ويبلغ متوسط تكاليف النقل في البلدان الإفريقية التي لا تطلّ على بحار ثلاثة أمثال ما هي عليه في بلدان الدخل المرتفع.

مقابل ذلك، لا تمثّل مناطق الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، والمناطق المعتدلة في شرق آسيا، البعيدة عن السواحل مسافةً تقل عن ١٠٠ كم، سوى ٣ في المائة من الأراضي المأهولة في العالم، ولكنها تضم ١٣ في المائة من سكانه، وتنتج ٣٢ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تَنتُج عن الجمع بين البيانات عن السكان والدخل، صورة معبرة عن توزع أو كثافة الدخل في مختلف البلدان والأقاليم. وتؤكد هذه الصورة أهمية البنية الأساسية و/أو الموقع الجغرافي، وتبيّن:

- أن كل البلدان المفتقرة إلى السواحل في العالم تقريباً، بلدان فقيرة، باستثناء بعضها في أوروبا الغربية والوسطى، المندمجة بعمق في السوق الأوروبية الإقليمية، والموصولة بطرق تجارية عديدة منخفضة التكلفة.

تتفاوت ظروف التكامل الاقتصادي تفاوتاً واسعاً حسب الأقاليم

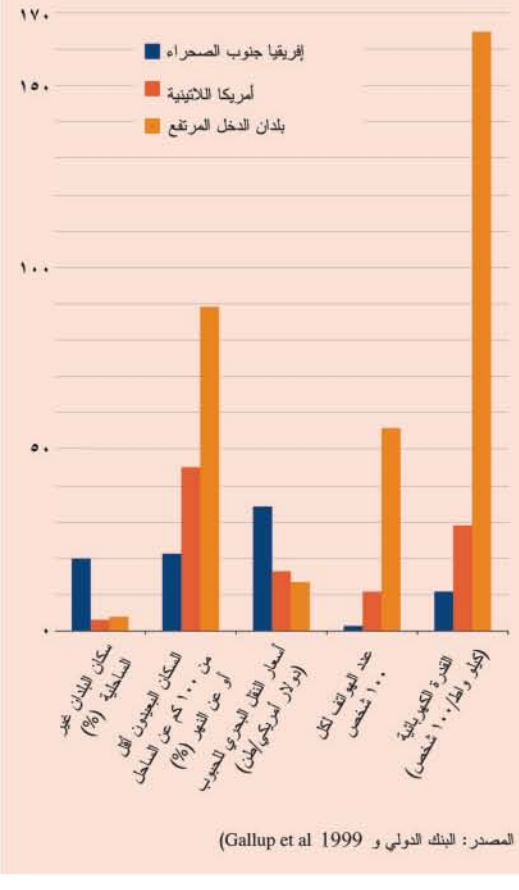

المصدر: البنك الدولي و Gallup et al 1999)

- المناطق الساحلية، والمتصلة بالسواحل بمجارٍ مائية صالحة للملاحة هي أوفر حظاً نسبياً، مقارنةً بالمناطق الداخلية خلف السواحل.
- تتميز إفريقيا جنوب الصحراء بكونها الإقليم الأكثر غبناً وتضرراً، من منظور الأحوال الزراعية – الايكولوجية المناوئة، وعدم كفاية البنية الأساسية للنقل والاتصالات.

هل تعمل العولمة على تركيز النفوذ والسلطة في أيدي المؤسسات متعددة الجنسية؟

كثيراً ما تُتّهَم العولمة بكونها تحوّل السلطة من الحكومات الوطنية إلى المؤسسات متعددة الجنسية، المتّهَمة بإساءة استعمال سلطانها على السوق، وباستغلال المزارعين والعمال الزراعيين في العالم أجمع، وبممارسة الضغوط على الحكومات لكي تليّن المعايير القياسية بخصوص البيئة والعمل.

وتنشط المؤسسات متعددة الجنسية العاملة في الأغذية والزراعة على نطاق دولي. وهي آخذة بالتكامل الرأسي، للهيمنة على سلسلة متكاملة من العمليات، من إنتاج البذور وتسويقها، وحتى تجهيز الأغذية وتوزيعها، مروراً بشراء المحاصيل.

هذه المؤسسات العملاقة التي تسيطر على قطاعات واسعة من أنشطة التموين والإمداد، قادرة على ممارسة نفوذ احتكاري على عمليات البيع والشراء، وتستطيع بالتالي ممارسة الضغوط على المزارعين وبائعي التجزئة. وهي تستطيع، عبر عقودٍ للإنتاج، أو المشاركة في ملكية الأرض، وعمليات التربية الحيوانية، أن تُرغِم المزارعين على شراء المدخلات للمشاريع عن طريقها، وعلى حصر بيع الإنتاج فيها. وقد يفقد المزارعون استقلالهم وقدرتهم على إدارة مشاريعهم، لكي يصبحوا مجرد عمالٍ تابعين في المزارع العائدة لهم. وصحيح كذلك، أنه في مقدور المؤسسات متعددة الجنسية أن تنقل أنشطتها من بلد لآخر، سعياً وراء خفض التكاليف (بما في ذلك الأجور)، والاستفادة من معاييرَ أقل صرامةً بخصوص البيئة والعمل. وهي تقوم بذلك فعلاً.

فوائد العولمة

سوف تفقد البلدان الفقيرة ميزة تنافسية كبيرة فيما لو تمّت تلبية المطالب المعلنة، أحياناً كثيرة، والداعية إلى تكافؤ عالمي في الأجور والمعايير البيئية، إذ من شأن ذلك، أن يوقف تدفق الاستثمارات إليها، ممّا يلحق الضرر البالغ في تنميتها اللاحقة.

ومن شأن الدول التي تعمل على إقصاء المؤسسات متعددة الجنسية، أن تحرم نفسها من أفضل القنوات المتاحة لإيصال منتجاتها إلى السوق العالمية. وعندما تتوغل مؤسسة متعددة الجنسية داخل بلد ما، فإنها تأخذ، بوجه عام، بترقية المهارات، والطرق، والمعايير القياسية، والتكنولوجيات. فعلى سبيل المثال، أنشأت مؤسسة "نستله" متعددة الجنسية، في الثمانينات، في محافظة هيلونجانغ في الصين، طرقاً ريفية، ونظمت نقاط جمع الألبان، ودربت مزارعي صناعة الألبان في المجالات الأساسية للصحة وقواعد الصحة العامة.

ترغم المؤسسات متعددة الجنسية المؤسسات المحلية على التحديث لتظل صامدة في ميدان المنافسة. وتبيّن آخر البحوث أنه كلّما ارتفعت درجة انفتاح صناعة قطرية على صناعة منافسة أجنبية، تحسنت إنتاجيتها. والواقع هو أن وجود المؤسسات الأجنبية قد يشكّل الحافز الأفضل على تحسين الإنتاجية في بلدان نامية كثيرة.

دبيب العمالقة

أفضى تكتّل المؤسسات إلى وضعٍ سيطرت فيه وحدها، على أكثر من ٨٠ في المائة من السوق العالمية للبذور و ٧٥ في المائة من سوق الكيمياء الزراعية، أربع شركات مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتكتّل في اتحادين هما(Cargill/Monsanto و Novartis/ADM) .

ومن الشركات العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ConAgra ، إحدى ثلاث أكبر شركات لمطاحن الدقيق في أمريكا الشمالية. وهي تنتج الأعلاف لمشاريع التربية الحيوانية العائدة لها، وتحتل المرتبة الثالثة في قطاع الأعلاف، والثانية في قطاع الذبح (المسالخ)، والثالثة في تصنيع لحم الخنزير، والرابعة في إنتاج الطيور الداجنة. وهي تبيع، عبر United Agri Products ، الكيماويات الزراعية، والبذور في أرجاء العالم أجمع. كما انها تملك شركة Peavey الضخمة لتجارة الحبوب. ولا تتفوّق عليها سوى شركة Philip Morris، في مجال الصناعات الغذائية التحويلية. وهي تبيع المنتجات الغذائية تحت أسماء تجارية عديدة بينها Armour، و Swift و Hunt's .

كثافة الدخل في العالم

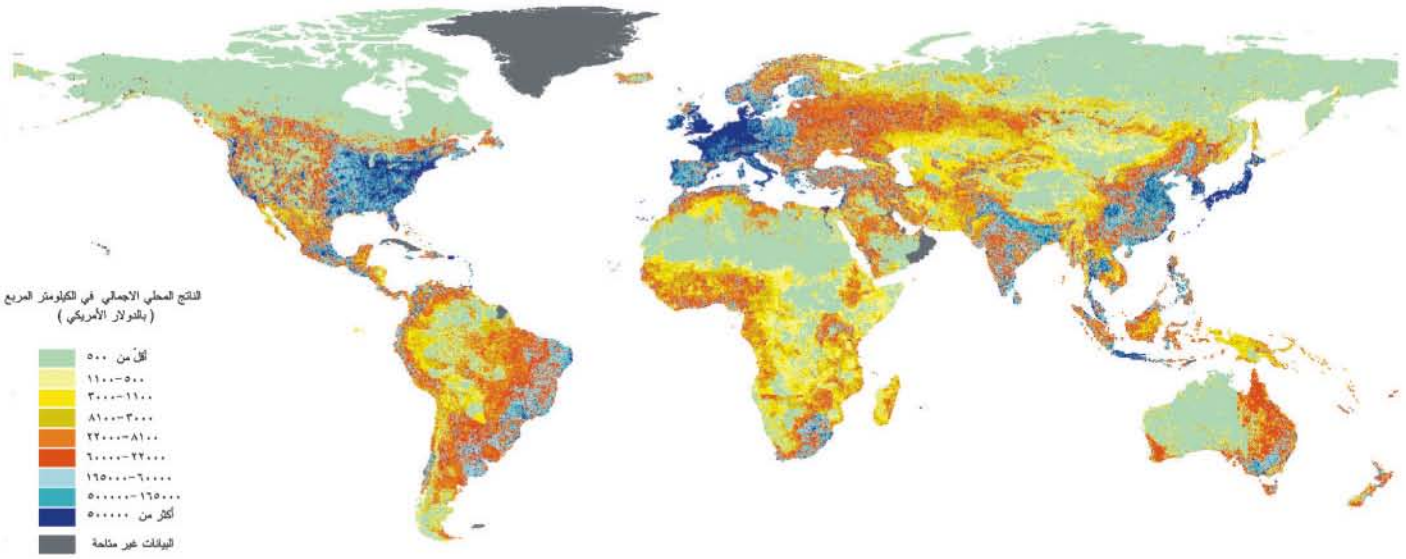

المصادر: الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي (2001a) ، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة،
والكثافة السكانية: Oak Ridge National Laboratory (2000)

توجد ثمة ادعاءات تقول أن العولمة تجعل فقراء العالم أكثر فقراً، ولكن لا يوجد ما يؤكد هذه الادعاءات. إلاّ أنه يمكن لبعض البلدان أن تصبح أكثر فقراً، نسبياً، إذا ما أخفقت في الإفادة من العولمة. وتوحي دراسات حديثة أعدَّت بتكليف من البنك الدولي، بأن الانفتاح على التجارة الدولية ينشّط النمو الاقتصادي. وقد توصلت البلدان النامية التي تنتهج سياسات مشجعة للانفتاح إلى رفع معدّل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ في المائة في الستينات، و ٣ في المائة في السبعينات، و ٤ في المائة في الثمانينات، و ٥ في المائة في التسعينات. مقابل هذا، يسير قسم كبير من بقية العالم، يضم ملياريين من السكان، في طريق تهميش نفسه. وقد كان معدّل النمو سلبياً بالفعل، في مجموع هذه البلدان في التسعينات.

تعمل المؤسسات متعددة الجنسية، عند توغلها في بلد ما، على تحسين المهارات والطرق، والمعايير القياسية والتكنولوجيات المحلية، مُرغمةً بذلك المؤسسات المحلية على تحديث نفسها لتظل صامدة في ميدان المنافسة.

يمكن القول إجمالاً، أنه يحتمل للفوائد من مواصلة العولمة أن تتجاوز التعويض عن المخاطر والتكاليف. ويمكن للسياسات الملائمة أن تخفف من الآثار السلبية، كما يمكن للعولمة أن توفّر نتائج مفيدة للفقراء، بواسطة مجموعة من الإجراءات تشمل الانفتاح الخارجي، والاستثمارات في البنى التحتية، وتشجيع التكامل الاقتصادي، والحدّ من التكتّل والتحكّم بالأسواق.